الوضعية المنطقية كفلسفة علمية
تقييم معيار التحقق بوصفه أداة للوضعية المنطقية

د. أحمد حمدي أحمد مصطفى (*)

ملخص

ازدهرت حركة الوضعية المنطقية بداية من نهايات عشرينيات القرن العشرين، نفسها بوصفها حاملة لواء فلسفة علمية مواكبة لروح عصرها. وعلى الرغم مما بين فلاسفة هذه المدرسة من اختلاف، إلا أنه من الملائم أن ننسب لهم سمة عامة وهي: التخلص من الميتافيزيقا.

استثارت الوضعية المنطقية حماس الكثير من الفلاسفة الأكثر أهمية.

وقد تبنى الكثير من فلاسفة هذه المدرسة مشروعًا طموحًا لتنقية اللغة الجارية مما بها من غموض، وصولا إلى استخدام لغة أكثر دقة، وهو ما أطلقوا عليه وصف اللغة المثالية.

وكان فتجنشتين قد أكد على أن مشكلات الفلسفة التقليدية لم تكن سوى مشكلات لغوية.

فالوضعية المنطقية تؤكد على أنه لا وجود لما يمكن أن نطلق عليه وصف "الفلسفة التأملية". فالهدف من الفلسفة إنما هو توضيح تصورات وعبارات العلم بالتحليل المنطقي.

كما ترفض الوضعية المنطقية اعتبار الميتافيزيقا فرعًا مشروعًا للدراسة الفلسفية، وذلك لأنه من غير الممكن التحقق من قضايا الميتافيزيقا باللجوء إلى الخبرة الحسية، ومن ثم فهي قضايا "تخلو من المعنى".

سنتتبع فيما يلي الخلفية التاريخية لحركة الوضعية المنطقية، ثم نتطرق إلى وضع "آير" لمبدأ التحقق عبر الصياغات المختلفة التي تبناها لتحقيق الدقة العلمية، جنبًا إلى جنب تقديم أمثلة عينية لتطبيق مبدأ التحقق على الميتافيزيقا والأخلاق والاستاطيقا

(*) مدرس بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

واللاهوت. وفي النهاية يخلص البحث إلى عدم نجاح هذه المدرســـة في اســـتبعاد الميتافيزيقا من خلال مبدأ التحقق.

كلمات دالة:

الوضعية المنطقية – التحقق – الفلسفة العلمية – الميتافيزيقا

Abstract

Logical positivism flourished from the late 1920s.

It sought to be the holder of contemporary scientific philosophy at that time. Although logical positivists differ in opinions, it is fair to attribute to them a common trait, the aversion of metaphysics. Logical positivism has stimulated the enthusiasm of many first-class philosophers.

Many logical positivists adopted an ambitious project to filter out language ambiguity, seeking to use a more accurate language, which they called ideal language.

Wittgenstein stressed that the traditional philosophical problems were nothing but linguistic problems.

Logical positivism emphasizes that there is nothing that can be called "contemplative philosophy", as the goal of philosophy is to elucidate the propositions and sentences of science through logical analysis.

Logical positivism rejects also metaphysics as a branch of philosophy, because there is no means to verify its propositions through sense experience, thus it is meaningless.

In the following, we shall trace the general historical background against which logical positivism moved. We shall then describe Ayer's approach in developing his principle of verifications through the various formulations he adopted to achieve scientific accuracy, in addition to giving concrete examples of applying verification in metaphysics, ethics, aesthetic, and theology. At the end, this paper concludes that the logical positivism didn't succeed in eliminating metaphysics through the verification principle.

Key Words:

Logical positivism, Verification, scientific philosophy, metaphysics

١- تقديم

يسعى هذا البحث إلى تتبع سيرة الوضعية المنطقية بوصفها فلسفة علمية، وعرض معيار التحقق وما تعرض له من نقد، والإجابة عن السؤال التالي: هل نجحت الوضعية المنطقية من خلال معيار التحقق في استبعاد الميتافيزيقا؟

والوضعية المنطقية مدرسة فلسفية تقوم بالجمع بين "التجريبية" Empiricism التي تعني أن الدليل القائم على الملاحظة يعد ضروريًا ولا ينفصل عن معرفتنا بالعالم الخارجي، هذا من جهة، وصورة من صور "العقلانية" Rationalism، والتي تعني أن معرفتنا تشتمل على عنصر خلاف الملاحظة، وهذا من جهة أخرى.

وقد أطلق على مدرسة الوضعية المنطقية في وقت لاحق التجريبية المنطقية Logical Empiricism. وهو الوصف الذي شاع وانتشر، ولعله، فيما نرى، الأكثر دقة في التعبير عن أهدافها ومراميها.

وقد نشأت هذه الوضعية من المناقشات التي كانت تدور في دائرة فيينا Vienna Circle بداية من الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، بين عدد من المفكرين الذين ذاعت شهرتهم مثل "شليك" Moritz Schlick، و"هانز رايشنباخ" Hans Reichenabch، إلا أن الفضل يرجع في الحقيقة إلى "أوتو نيوراث" Otto Neurath في شيوع هذه الحركة، كما أنه وصل بها إلى ما يمكن أن نطلق عليه "الوعي الذاتي"[١].

٢- أهداف الوضعية المنطقية

في عام ١٩٢٩، أصدر كل من أوتو نيوراث، وهانز هان، ورودلف كارناب كتيبًا قدموا فيه تلخيصًا لأفكار دائرة فيينا الأساسية، ومن الأفكار الكبرى التي أشاروا إليها في هذا الكتيب:

١- رفض كل الميتافيزيقا وخاصة الميتافيزيقا الأنطولوجية.

٢- رفض القضايا التأليفية الأولانية (التي قدمها كانط).

٣- رفض الميتافيزيقا ليس لأنها خطأ، وإنما لخلوها من المعنى، ومن ثم لا يمكن التحقق منها Unverifiable.

٤- أن معيار المعنى يقوم – في رأيهم – على عمل فتجنشتين المبكر "رسالة منطقية فلسفية".

٥- أن كل المعرفة ينبغي تنظيمها وتقنينها في عالم العلم.

٦- والفكرة الأهم والتي ركز عليها أصحاب الكتيب هي مشروع البناء المنطقي، وهو المشروع الذي يستهدف أن يحدث وبالتدريج أن تحل مرادفات أو رموز أكثر دقة للغة مقننة، مكان "اللغة الجارية" ordinary language، وهو ما أطلق عليه وصف اللغة المثالية Ideal Language.

ويرى كرافت Victor Kraft، أن الربط بين "الإدراك الحسي" و"المنطق" و"الرياضيات" هو ما يميز الوضعية المنطقية عن الصور الأقدم للنزعة التجريبية. كما يرى أن الوضعيين قد ربطوا الطبيعة الأولانية للمنطق والرياضيات بالمبدأ التجريبي الخاص بالتحقق، باللجوء إلى الخبرة الحسية وحدها. ويشير كرافت إلى أن معظم الفلاسفة الذين أدركوا هذا الطابع "الأولاني" كانوا "أولانيين" apriorists، حتى في المعرفة الخاصة بأمور الواقع. وفي المقابل نجد أن التجريبيين قد أخفقوا في اكتشاف هذه الطبيعة الأولانية والخاصة بالمنطق والرياضيات (جون ستيوارت مل)، بدعوى أن كل المعرفة وكل العلوم مصدرها الخبرة، وأن الخبرة وحدها هي المعيار الوحيد للتحقق، وفي المقابل نجد أن دائرة فيينا قد قصرت المعيار التجريبي على المعرفة الواقعية وحدها(٢).

والحق أن "إيمانويل كانط" Kant وقبل أن تبدأ دائرة فيينا مناقشاتها بفترة طويلة، كان قد وجه الانتباه إلى فكرة نراها جوهرية وعلى قدر كبير من الأهمية وهي فكرة نرى أنه من الصعوبة بمكان رفضها: فكانط يرى أن اكتساب أية معرفة أو معطيات تجريبية لن يكون ممكنًا بغير أن تأخذ صورة من صور المقولات Categories . وقد عبر كانط عن فكرته في عبارته الشهيرة التي يحفظها معظم دارسي الفلسفة "إن المقولات بلا حدوس فارغة، وأن الحدوس بلا مقولات عمياء". ومن ثم تكون "التجريبية" في صورتها التقليدية مستحيلة(٣).

وقد حاول إرنست ماخ Ernest Mach وهنري بوانكاريه Henri Poincare إيجاد حل لهذه المعضلة.

وقد حدد الاثنان نطاق هذه المعضلة، في السؤال التالي: ما هي المبادئ العامة للعلم؟

وقد أجاب "إرنست ماخ" على هذا السؤال بأن هذه المبادئ عبارة عن "أوصاف اقتصادية مختصرة تتعلق بالوقائع والحقائق التي تمت مشاهدتها وملاحظتها". وأجاب "هنري بوانكاريه" أن هذه المبادئ عبارة عن اختراعات حرة للذهن الإنساني، ومن ثم لا تقدم لنا أية معلومات تتعلق بالوقائع التي تمت مشاهدتها أو ملاحظتها(٤).

وقد أدت محاولة الربط بين هاتين الإجابتين في نسق متسق ومتكامل إلى تطور "الوضعية المنطقية" التي رأت أن كل فئات التصورات والتعميمات هي (بناءات أولية) للذهن، وهذه البناءات ليست (موضوعية – وليست حقيقية)، وليست (تحديدات أولانية للذهن)، وإنما هي فقط مجرد (مواضعات تعسفية) arbitrary conventions، تتعلق بكيفية استخدام بعض الكلمات أو التعريفات؛ فهي أدوات يستخدمها الذهن في عملية (ربط المعطيات الحسية). إلا أن "الوضعية المنطقية" ترى إمكانية أن يكون لهذه البناءات "محتوى واقعي" شريطة أن لا تشير هذه "البناءات" إلى ما يتجاوز الملاحظة الحسية، فكل محتوى (المقولة) أو (الفئة) أو (البناء الأولاني) يجب أن يكون تجريبيًا(٥).

وقد كان لفتجنشتين تأثير عظيم وعميق على الوضعيين من خلال "الرسالة المنطقية الفلسفية"، باستخدامه لأدوات المنطق الحديث، ودعوته للإصلاح اللغوي، ووصف الفلسفة باعتبارها "نقدًا للغة"، وتمييزهم بين "الخطاب الذي له معنى"، و"الخطاب الذي بلا معنى". كما أن الكثيرين من الوضعيين قد أخذ بنظرية التطابق في المعنى correspondence، وهي النظرية التي دعمها "برتراند رسل"، وموجودة بتمامها في رسالة فتجنشتين، بالرغم من أن أوتو نيوراث كان يفضل معيار "الاتساق" Consistency(٦).

وكان فتجنشتين هو أول من أكد على أن مشكلات الفلسفة التقليدية لم تكن سوى مشكلات لفظية. وكما هو معروف، فإن مدرسة المنهج الفلسفي والتي كانت تحت لوائه

في جامعة كامبريدج، كان يطلق عليها وصف "الوضعية العلاجية" Therapeutic Positivism. وكانت تؤكد على فكرة أن الفلسفة ليست نسقًا أو مذهبًا يستهدف تحصيل صورة أسمى من المعرفة أو الوصول إلى كشف نسقي، وإنما هي في جوهرها منهج للكشف عن مظاهر الخلط والوهم اللغوي، والتي تؤدي إلى وجود المشكلات الفلسفية ، ثم حل هذه المشكلات ببيان كيف أنه لا توجد في الحقيقة مشكلات. فليست الفلسفة علمًا من العلوم الطبيعية، وكلمة فلسفة يجب أن تعني شيئًا إما أن تكون أعلى أو أدنى من العلوم الطبيعية، ولكن ليست في مستواها. (١١١، ٤)

إن موضوع الفلسفة هو التوضيح المنطقي للأفكار (١١٢، ٤)

والفلسفة ليست نظرية من النظريات، بل هي فعالية (١١٢، ٤).[٧]

كما ظهر تأثير فتجنشتين في بعض الصياغات التي قدمها الوضعيون المناطقة لمبدأ التحقق، وهو ما يظهر، وبوضوح في الفقرة (٢٤، ٤) من الرسالة، والتي يؤكد فيها على أننا نفهم القضية عندما نعرف ماذا يحدث إذا كانت صادقة، ويظهر هذا أيضًا عند شليك؛ إننا نحدد الظروف التي تكون فيها القضية هي نفس الشيء الذي به نحدد معناها، كما تبنى الوضعيون نظرية الرسالة الخاصة بحقائق المنطق واعتبارها "تحصيل حاصل" tautology[٨].

وقد تبنى بعض الفلاسفة من غير الوضعيين موقف هذه الوضعية، ومنهم فلاسفة غير منتمين للدائرة، وأشهر هؤلاء "هانز رايشنباخ" في برلين.

فالوضعية المنطقية تؤكد على أنه لا وجود لما يمكن أن نطلق عليه وصف "الفلسفة التأملية". فالهدف من الفلسفة إنما هو توضيح تصورات وعبارات العلم بالتحليل المنطقي.

وهذا التحليل الذي نقدمه يؤدي إلى رد هذه العبارات والتصورات إلى العبارات والتصورات الأصلية التي ترتبط بالخبرة experience ولعل أكثر المحاولات ذيوعًا لهذا الرد نجدها لدى "رودلف كارناب" في كتابه "البناء المنطقي للعالم" ١٩٢٨.

وإذا كان الوضعيون يستخدمون معيار التحقق من أجل بيان إذا ما كانت القضية صادقة أم لا، فإنهم يميزون بين صدق القضية من جهة ومعنى القضية من جهة

أخرى. فالوضعيون من رأيهم أن السؤال عن صدق العبارة مشروع، أما السؤال عن معنى العبارة، فهو تعبير عن تناقض paradox، فالقضية وبمقتضى ماهيتها "تعبر عن معناها". ومن ثم، فإنه من الملائم أن نجيب عن السؤال المتعلق بمعنى قضية ما عن طريق تكرار العبارة بكلمات أخرى.

ولكن إذا كانت إعادة صياغة العبارة "غير كافية فإن هذا معناه أنه قد حدث ما يمكن أن نطلق عليه سوء فهم القضية ذاتها"[٩].

ولكن إذا كان من التناقض السؤال عن معنى القضية، فإنه من المعقول أن نسأل عن معنى "العبارة". ومعنى السؤال هنا: ما هي القضية التي تنهض بها العبارة؟ ويمكن إجابة السؤال بوضع العبارة في "إطار" لغة ما بطريقتين.

١- بترجمة العبارة إلى لغة أخرى (التحليل بمعنى الترجمة)، وبالإشارة إلى القواعد المنطقية التي تدلنا على الشروط التي استخدمت العبارة بمقتضاها.

٢- اعطاء معنى عميق للمعنى يساعدنا على حل الصعوبات الفلسفية التي قد تشتمل العبارة عليها.

ويمكننا النظر إلى ذلك على أنه (تحليل للعبارة)، ويدفعنا هذا إلى الحديث عن معنى العلاقة بين "المعنى" من جهة، و"السياق" من جهة أخرى. فنحن نفهم الصعوبات الفلسفية عندما نقحم في السياقات الفلسفية كلمات تحددت دلالاتها بسياقات عادية وجارية ومألوفة. (فلكل كلمة دلالة معينة ومحددة فقط في سياق معين) تتلاءم وتتوافق معه، ومن ثم فإننا إذا أردنا إعطاء كلمة ما معنى في سياق جديد، مثل السياق الفلسفي، فإننا نحتاج عندئذ لوجود قواعد جديدة تبين لنا كيفية استخدام هذه الكلمة، ولكن المشكلة هنا، أن هذه القواعد التي نكون بحاجة إليها قد تكون تعسفية، ومن ثم فعلينا هنا أن ننظر في العلاقة بين (المعنى) من جهة، والقواعد المنطقية من جهة أخرى[١٠].

وبصورة عامة، فإن معنى العبارات يتحقق بإيراد الشروط والقواعد التي تستخدم العبارة في حدودها، وهذه القواعد تأخذ صور معينة، فقد يكون للعبارة معنى في صورة منهما، بينما يكون في الصورة الأخرى كاذبة، ويمكننا أن نطلق على القواعد المنطقية

التي تنظم استخدام الكلمات وصف "قواعد التركيب" بالمعنى الواسع والشامل. وهذه القواعد المنطقية تتكون من نوعين من التعريفات.

١- تعريفات جارية مألوفة Ordinary: وهي عبارة عن تفسيرات للكلمات وذلك باستخدام كلمات أخرى. أي تعريف الكلمة بكلمات.

٢- التعريفات بالإشارة، وهي تفسيرات باستخدام آلية وضع الكلمات موضع الاستخدام الفعلي.

ولهذا النوع من التعريفات نوعين:

١- تعريفات بسيطة كأن نشير إلى موضوعات زرقاء عندما نقوم بتعليم البعض معنى أزرق.

٢- تعريفات مركبة، وفيها يتم تعريف الكلمة عن طريق الأسلوب الذي نتحقق فيه في مواقف مركبة(١١).

ولكن من المهم هنا الإشارة إلى أن التعريفات الجارية ذاتها يجب وبصورة حاسمة فهمها من خلال "التعريفة الإشارية". وهذا معناه، وبوضوح، الإشارة إلى "الخبرة" أو "إمكانية التحقق" Possibility of Verification.

وهناك معنيان للإمكانية، وفي حدودهما يمكننا التحقق من العبارة، وهما:

١- الإمكانية التجريبية، وتتعلق بما لا يتناقض مع قوانين الطبيعة.

٢- الإمكانية المنطقية، وتتعلق بالتوافق مع القواعد التي تفرضها لغتنا.

والأحكام المتعلقة بالإمكانية التجريبية هي أحكام غير يقينة، ومن ثم إذا كان التحقق المحتمل هو تحقق تجريبي، فإننا في بعض الحالات قد لا نستطيع أن نعرف إذا ما كان للجملة أو العبارة معنى أم لا. ومن ثم فإن امكانية التحقق ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإمكانية المنطقية(١٢).

ولما كان الاتفاق على قواعد لغتنا هو الذي يوجد "الإمكانية المنطقية"، فإن هذا الاتفاق هو أيضاً أساس "إمكانية التحقق"؛ فالمعنى يعطي للعبارة من خلال الاتفاق على كيف وسوف نستخدمها، ومن ثم فإننا نخطئ إذا استخدمنا عبارات لا معنى لها.

وتؤكد الوضعية المنطقية على فكرة أنه لا وجود في العالم لأشياء لا يمكن فهمها No unfathomable mysteries . وكما ينطبق هذا على العبارات التوكيدية ينطبق

بدوره على عبارات الاستفهام، حيث يكون للسؤال معنى عندما يكون بالإمكان منطقيًا، تقديم إجابة له ومن ثم فإن أية تساؤلات أخرى، هي بلا معنى. فلا يكون للسؤال معنى عندما لا يكون من الممكن تجريبيًا تقديم إجابة أو حل له؛ ولكن لما كان بإمكاننا توسيع نطاق حدود المعرفة التجريبية، فلا يوجد من ثم، ومن حيث المبدأ، حدودًا لمعرفتنا(١٣).

ولكن ما قلناه عن إمكانية التحقق، وكيف أن هذه الإمكانية قد تحددت فقط بالإمكانية المنطقية، فإن هذا يجعل الأمر يبدو وكأن الخبرة لا تلعب دوراً في تحديد معنى عبارة ما، ولكن توضيحاً لهذه الفكرة، نشير إلى أن هذا الزعم يقوم على صورة من الخلط بين معنيين من معاني الخبرة.

فقد تعني الخبرة المعطيات المباشرة على النحو الذي نجده عند ديفيد هيوم، فقد كان ديفيد هيوم – فيما نعتقد – المصدر الأساسي للكثير من أفكار الوضعية المنطقية. وسوف يتبين لنا هذا بوضوح عندنا نتناول علاقة "آير" بديفيد هيوم، ولكننا هنا نكتفي بالإشارة إلى فكرتين نراهما هامتين في هذا السياق.

١– فكرة أن مجال الاستدلال الاستنباطي لا علاقة له بالعبارة التي تقال عن "أمور الواقع" أو عالم الوقائع.

٢– فكرة أن العبارات الواقعية يمكن، وبصورة نهائية ردها إلى عبارات تتعلق بالخبرة الحسية، وطالما أن الفيلسوف الوضعي المنطقي يصر من جانبه على أن كل العبارات العلمية يجب ردها إلى العبارات التي ترتبط بالإحساسات، فإن هذه الوضعية تعد أقرب إلى التجريبية الإنجليزية من غيرها.

وأما المعنى الثاني للخبرة، فيتمثل في القيام بأفعال كثيرة، ثم تعلمنا من هذه الأفعال ما يجعلنا نمضي قدمًا. وهذا المعنى لا ينسجم مع ما نعنيه بمعنى العبارات(١٤).

فالمعنى مشتق من اشتراطنا لقواعد تتعلق بالاستخدام اللغوي Language Use . ويذكرنا هذا بالفيلسوف الإنجليزي "فرديناند كاننج سكوت شيلر" Ferdinand Canning Scott Schiller (١٨٦٤–١٩٣٧) صاحب المذهب الإنساني Humanism ، والمنطق في الاستخدام Logic in use . ويذكرنا أيضًا بفتجنشتين المتأخر صاحب "البحوث الفلسفية" Philosophical Investigation.

إن كل القواعد تتأسس، وبصورة نهائية على تعريفات إشارية، وهي تعريفات تفترض وجود معطيات يمكن أن تتعلق وترتبط بها الأسماء (موقف فتجنشتين المبكر في الرسالة والذي تغير فيما بعد في البحوث).

ولهذا السبب تتبنى الوضعية موقفًا سلبيًا رافضًا للمثالية Idealism، فجورج بيركلي يؤكد على أن للنفس مكانًا متميزًا ومتفردًا في الخبرة، والنتيجة المنطقية التي تترتب على ذلك أن هؤلاء المثاليين (فرانسيس هربرت برادلي، ماكتجارت، إداوارد كيرد، جون كيرد وغيرهم من المثاليين الإنجليز المعاصرين الذين كانوا يزعمون أن الزمان غير حقيقي Time is unreal) ، يتبنون وجهة نظر ذاتية، فالأشياء أو العالم، فيما يرى هؤلاء هو مجرد أفكار، أو تمثلات، أو إحساسات.

ولعل موقف الوضعية المنطقية من السيمانتيك Semantics (تحليل معنى الحدود والعبارات)، والسينتاكس Syntax (التحليل الصوري لبنية العبارة) هو الذي أدى إلى موقف الوضعية المضاد للمثالية.

ويُعد العام ١٩٠٠ فيما يرى برتراند رسل البداية التاريخية للحركة التحليلية، وهو يشير هنا إلى الثورة ضد المثالية الألمانية على النحو الذي عرضه هربرت برادلي Bradley وماكتجارت Mactagaart.

وقد كان جورج إدوارد مور G. E. Moore هو الذي حول برتراند رسل عن المثالية، وذلك بفضل مقالة عن "طبيعة الحكم" The Nature of Judgement ١٨٩٨، ومقاله عن "تفنيد المثالية" Refutation of Idealism ١٩٠٣ . وقد دعم مور موقفه من المثالية باللجوء إلى ما وصفه بأنه الحس المشترك في مقاله "دفاع عن الحس المشترك" Defense of common sense ، ١٩٢٥، وهو المقال الذي عارضه تشارلي دونبار برود Charli Dunbar Broad حيث يؤكد على أن أية نظرية يمكنها أن تتلائم وتتطابق مع الوقائع والحقائق، فمن المؤكد أنها تقذف بالحس المشترك بعيدًا عن العلم، بل إنه ينصح الحس المشترك أن ينأى بنفسه بعيدًا عن ميدان المعرفة(١٥).

لم يكن برود وحده هو الذي هاجم موقف مور من الحس المشترك، وإنما هاجمه رفيقه برتراند رسل. ويعزى إلى جورج مور الفضل بما قدمه من انتقادات لمنطق برتراند رسل في جعل إسهامات رسل في المنطق الفلسفي أكثر دقة وإحكاماً، ومن هذه

الانتقادات ما وجهه إلى فكرة اللزوم المادي Material Implication ، وفكرة الرموز غير الكاملة Incomplete Symbols[١٦].

وقد لعب كتاب "مبادئ الرياضايات" لبرتراند رسل ووايتهد دورًا حيويًا في الوضعية المنطقية، وخاصة في نظرية "حساب العلاقات" Calculus Relation، ونظرية الأوصاف Theory of Description . فالوضعية المنطقية والتحليلية كانتا على نفس الأرض، وساهمتا في ازدهار المنطق الرياضي، ولعل رودلف كارناب من بين الوضعيين المناطقة الأكثر تأثراً بهذا الكتاب.

وقد حاول الفيلسوف الأمريكي رالف بارتون بيري في مقاله الشهير "مأزق التمركز حول الأنا" The Ego-centric predicament حل المشكلة بين المثاليين والواقعيين فقام بالتمييز بين:

١- الفحوى الأنطولوجي Ontological Import

٢- الفحوى الإبستمولوجي Epistemological Import

فلا فكاك من "الذات" عندما نستهدف المعرفة، ولكننا في صميم فعل المعرفة ندرك أن هناك وجودًا لا يعتمد على الذات، وهو هنا يشير إلى فكرة القصدية Intentionality[١٧].

وبرغم الظروف السياسية القاسية التي تعرض لها فلاسفة الوضعية المنطقية، والاضطهاد النازي لهم، واضطرارهم للهجرة والفرار إلى إنجلترا وأمريكا، فقد نجحوا في عقد الكثير من المؤتمرات لتدعيم أفكارهم وترويجها في الكثير من البلاد، مثل:

١) ١٩٣٤م: المؤتمر الدولي في مدينة براغ وكان موضوعه "فلسفة العلم" وحضره رايشنباخ ورودلف كارناب وفيليب فرانك وأوتونيوراث.

٢) ١٩٣٦م: في فرنسا بجامعة السوربون، وحضره برتراند رسل، كما أنه هو الذي القى الكلمة الافتتاحية.

٣) ١٩٣٦م: الدنمارك في كوبنهاجن، وكان موضوعه "وحدة العلم"، و"مشكلة العلية"، و"البيولوجيا والكوانتم".

٤) ١٩٣٧م: في فرنسا في جامعة السوربون، وكان هدفه الاهتمام بدائرة المعارف والترتيب لنشرها.

٥) ١٩٣٨م: في إنجترا بجامعة كامبريدج، وكان اهتمامه بلغة العلم، وألقى فيه جورج إدوارد مور الكلمة الافتتاحية.

٦) ١٩٣٨م: في جامعة كامبريدج، وكان آخر المؤتمرات بسبب اندلاع الحرب، وبالنظر في موضوعات هذه المؤتمرات نخلص إلى أنها كانت تستهدف موضوعات من قبيل التأكيد على ضرورة المنهج العلمي، ورفض الميتافيزيقا، واستبعاد المثالية، والتأكيد على وحدة العلم، والتحليل المنطقي للغة(١٨).

وقد وجدت الوضعية المنطقية في مصر حصنا منيعا لدى "زكي نجيب محمود" الذي يُعبر عن هذه الوضعية، ويتحمس لها ويراها الفلسفة العلمية التي ينبغي أن نحذو حذوها. وهو يُعبر عن موقفه في أكثر من موضع، مثل "خرافة الميتافيزيقا"، والذي عدل في عنوانه فيما بعد وأصبح "موقف من الميتافيزيقا". وأيضاً في كتابه "المنطق الوضعي" وكتابه عن "ديفيد هيوم" ويقول فيه زكي نجيب محمود:

"يُعد ديفيد هيوم أباً لحركة فلسفية تعاصرنا اليوم ونعاصرها. هي الحركة التي يطلق عليها اسم الوضعية المنطقية، واسم التجريبية حينًا آخر. وإلى هذه الحركة أنتمي ... إلا أننا نحن التجريبيين العلميين المحدثين، إذا كنا على اتفاق مع رائدنا الأول في الأصول، فإننا نختلف وإياه في طريقة السير، وفي مجال النشاط، فبينما هو يُحليل الفكر الإنساني تحليلياً "نفسيًا"، ترانا نحلله تحليلاً منطقياً، ومن ثم تسمية مدرستنا المعاصرة بالوضعية المنطقية."(١٩)

ويزيد زكي نجيب محمود موقفه وضوحًا في كتابه المنطق الوضعي، قائلاً: "لما كان المذهب الوضعي هو أقرب المذاهب الفكرية مسايرة للروح العلمية، فقد أخذت به أخذ الواثق بصدق دعواه، وطفقت أنظر بمنظاره إلى شتى الدراسات فأمحو منها – لنفسي – ما تقتضي مبادئ المذهب أن أمحوه"(٢٠).

وبعد أن قدمنا الأفكار الأساسية التي رأينا أن الوضعيين على اختلافهم وتباينهم في الاتجاهات يأخذون بها، نرى أنه من المهم – لكي تكتمل صورة الوضعية المنطقية في خريطة الفلسفة المعاصرة أن نقدم مقارنة بينها وتيار آخر هو البراجماتية وخاصة أن بعض الوضعيين عند هجرتهم إلى أمريكا تحولوا من وضعيين إلى براجماتيين، ويأتي

في مقدمة هؤلاء "أوتو نيوراث"، ولدينا أيضًا "كواين" صاحب البراجماتية التحليلية analytic pragmatism؛ وريتشارد رورتي صاحب "البرجماتية الجديدة" new pragmatism، الذي كان في بدايته فيلسوفًا تحليليًا ثم تحول إلى البراجماتية، ولدينا أيضاً روبرت براندوم Robert Brandom الذي كان يطمح إلى التوفيق بين الفلسفة التحليلية والوضعية المنطقية والبراجماتية.

ونجد أن بإمكاننا أن نقارن بين هاذين الاتجاهين من خلال ستة محاور، وهي الابستمولوجيا، والميتافيزيقا، والمنطق، والأخلاق، ونظرية القيمة، والاستطيقا، وفلسفة العلم.

أولاً: فيما يتعلق بالابستمولوجيا نجد أن الوضعية المنطقية استخدمت مبدأ التحقق معيارًا للصدق، ولكنها قامت بالتمييز بين التحقق بالمعنى التحليلي والمعنى التجريبي، وانتهت إلى أن "الصدق" ليس مطلقًا، وليس ثابتًا.

وإذا انتقلنا إلى الفلسفة البراجماتية عند "تشارلز ساندرز بيرس" Charles Sanders Peirce، والفلسفة الأداتية Instrumentalism عند "جون ديوي" John Dewey لوجدنا أنها تقترب كثيرًا من الابستمولوجيا الوضعية.

يقول بيرس في مقاله "كيف نجعل أفكارنا واضحة" أن معنى العبارة هو مجموع النتائج التي يمكن التحقق منها، ومن ثم يكون "بيرس" قد سبق الوضعيين المناطقة في الانتباه إلى أهمية "التحقق"، و"إمكانية التحقق" فليس هناك اختلافًا في المعنى طالما كان لا يوجد اختلاف في النتائج"[٢١].

وبيرس مثل رسل الذي ربط بين التجريبي والمنطقي، وخاصة المنطق الرياضي، وهو الربط الذي يعد سمة مميزة للوضعية المنطقية.

ويتفق وليم جيمس مع الوضعية المنطقية في مسألة أن صدق فكرة ما يتوقف – في النهاية – على التحقق منها[٢٢].

ثانيًا: ترفض الوضعية المنطقية اعتبار الميتافيزيقا فرعًا مشروعًا للدراسة الفلسفية، وذلك لأنه من غير الممكن التحقق من الميتافيزيقا باللجوء إلى الخبرة الحسية، ومن ثم فهي كلام "يخلو من المعنى"، فالحقيقي هو ما يمكن التحقق منه. والقيمة Value

والواقعة Fact منفصـــلان، والحقيقة ليســـت مطلقة وليســـت ثابتة. وفي المقابل تتميز البرجماتية بالنظرة الشـــمولية إلى الخبرة، فهناك صـــنوفًا متعددة للخبرات، فهناك الخبرة الوجدانية، والدينية، والاستطيقية، وهو ما يترتب عليه إمكانية تطبيق المعيار البراجماتي والخاص بالصدق على القضايا والمشكلات الميتافيزيقية.

والبراجماتية تتســـم بأنها صـــاحبة نظرة كلية Holistic. ومن ثم يختلف المنطق البراجماتي عن المنطق الوضـــعي المنطقي أو التجريبي المنطقي، فإنه "منطق البحث" Logic of Inquiry لدى ديوي.

ثالثًا: يهتم المنطق من المنظور الوضـــعي المنطقي بالنتائج الصـــورية الناتجة عن التعريفات وليس بالحقيقة التجريبية، ومن ثم تتصـف الحقائق المنطقية بأنها (تحصـيلات حاصـل) Tautologies، بينما تسـتخدم البراجماتية منطق البحث (ديوي) وتسـتهدف إضفاء الطابع الطبيعي على المنطق واستخدامه في تقييم الخبرة الإنسانية(٢٣).

رابعًا: تطبق الوضـــعية المنطقية معيار "التحقق" على قضـــايا الأخلاق، ومن ثم ترفض اعتبار الأخلاق فرعًا من فروع الفلســفة لأنها لا تقبل التحقق بالخبرة الحســية، ومن ثم فهي لغو وخالية من المعنى (كما نجد لدى "آير" في الفصل السادس من كتابه "اللغة، والصـدق، والمنطق"، والذي يعرض فيه لنقد الأخلاق واللاهوت)، بينما تسـتخدم البراجماتية المقاربة التطورية في تعاملها مع المشكلات الأخلاقية .

فالاهتمام بالغايات المســـتقبلية يســـاعد في الاختيارات الأخلاقية. ويمكن تقييم المشـــكلات الأخلاقية بالاعتماد على المبادئ والتعميمات الناجحة، وهذه المبادئ يجب تطويرها ولكن بقدر كبير من الاهتمام، وإذا تغيرت الظروف، أو ظهرت وقائع وحقائق جديدة، فينبغي عندئذ إعادة النظر في هذه المبادئ وهذه التعميمات، كما أنها تؤكد على أن الصراع بين الخير والشر هو صراع حقيقي.

خامساً: كما فعلت الوضـعية المنطقية مع الأخلاق، اسـتبعدت أيضـاً الاسـتطيقا من مجال الفلسـفة، فلا يمكننا تطبيق مبدأ التحقق أو إمكانية التحقق على الاسـتطيقا. وهي تسـتبعد العواطف وتعتبرها خارج مجال الخبرة الحسية، ومن ثم لا يمكن اسـتخدامها في التحقق من الفروض. أما البراجماتية فتقوم، خلافًا لذلك، بعملية دمج الاســـتطيقا في

مضمون النتائج العملية المرتبطة بالخبرة العادية (ديوي، الفن خبرة، ريتشارد شوسترمان، مارك جونسون) كما أنها تعتبر العواطف خبرة مشروعة في تقييم الفروض العاملة أو الحكم على النتائج وتقييمها، فالبراجماتية تتضمن فلسفة للفن والاستطيقا(٢٤).

سادساً: تستخدم الوضعية المنطقية معيار التحقق كأداة للتمييز بين العبارات العلمية والعبارات غير العلمية، فعمل الفلاسفة يتلخص في توضيح قضايا العلم، وذلك بالكشف عن علاقاتها المنطقية. وتعريف الرموز التي تتضمنها هذه القضايا(٢٥).

بينما تقوم البراجماتية بتعريف إجراءات تحليل التصورات بمحاولة الوصول إلى الاستخدام Use، وهو ما أكده ديوي في نظرية البحث Theory of Inquiry، وفي نظريته الأداتية Instrumentalism. فاستخدام المعاني والتصورات هو المعيار؛ بمعنى إذا أصبح ما يستهدفه التصور أو المعنى حقيقيًا.

والخلاصة أنه بالرغم من وجود تماثلات كثيرة بين التيارين، فإن جون ديوي قد ابتعد عن الوضعية المنطقية فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية، والجمالية. كما يعد كتابه "نظرية التقييم" Theory of Valuation الصادر عام ١٩٣٩م أي بعد ثلاث سنوات من إصدار "آير" لكتابه "اللغة، والصدق، والمنطق" رد فعل على الموقف الوضعي من القيم.

أكد ديوي موقفه في كتاب عن الفن هو "الفن كخبرة" Art as Experience ، حيث كان المنهج الخاص بديوي في البحث يستوعب كل صنوف القيم وأيضاً العواطف. وإذا كان الوضعيون على اختلافهم يفصلون بين "القيم" و"الوقائع" فإن البراجماتية تجمع بينها، وهو الأمر الذي أكده "ديوي" في الفصل الأول من كتابه "نظرية التقييم".

ننتقل الآن إلى مناقشة مشكلة المعنى لدى الوضعية المنطقية، وسنرى في السطور القادمة كيف أراد الوضعيون المناطقة إقامة علاقة هوية بين المعنى وإمكانية التحقق في الواقع التجريبي.

٣- مشكلة المعنى

لاشك في أن مشكلة المعنى هي المشكلة الأكثر أهمية والتي احتلت مكان الصدراة في الوضعية المنطقية. من هنا فإن فهم وجهة نظر أصحاب هذه المدرسة في المعنى يعد الموضوع المحوري الذي علينا مواجهته، وذلك لأنه يؤلف جوهر هذه الوضعية.

ولما كان مبدأ التحقق هو الأســـاس لهذه النظرية، فإن تحليلاً نقديًا لهذا المبدأ يعد الأداة الأكثر أهمية في تقييم هذه الوضـعية، والتي يرى أصـحابها أنها الفلسـفة المعبرة حقًا عن روح العلم الحديث، وهو ما يترتب عليه أن يرى أصـــحابها أن كل القضـــايا المتعلقة بالوقائع يجب أن تتحدد وتنال شـــهادة اعتمادها بالمناهج التجريبية الخاصـــة بالعلم. ولذلك فإنه وبالنظر إلى المفهوم العام للمعنى، يسـتدل الوضـعي المنطقي على أن معنى العبارة هو أســلوب أو منهج التحقق منها. وهو ما يُعبر عن مبدأ التحقق في أبسط صورة له وأوضح تعبير.

وســواء أراد الوضـــعي المنطقي أن يقدم "هوية" بين معنى العبارة أو أن يجعل مبدأ التحقق هو اختبار أو محك هذا المعنى، هو أمر لا ينتج عنه – في الممارســـة – اختلافًا كبيرًا. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نرد هذا الموقف إلى مشـــكلتين أســـاســـيتين، إحداهما تتعلق بالسؤال عن المعنى، والأخرى تتعلق بالسؤال عن مشكلة التحقق. وفي الحالة الأولى، يسأل الوضعي المنطقي عن "الظروف" و"الملابسات" التي يكون للعبارة فيها معنى، بينما في الحالة الثانية يسأل عن كيف نكتشف إذا ما كانت العبارة صادقة أم كاذبة. والســؤال الثاني يفترض الســؤال الأول، وفي بعض الأحيان، لن يكون لدينا سوى إجابة واحدة فقط على هذين السؤالين.

فمبدأ التحقق يحصر القضايا ذات المعنى في القضايا التي لا توصف فقط بأن لها قيمة صـدق Truth – Value كما هو الحال مع برتراند رسـل، وإنما بالإضـافة إلى ذلك، بالقضايا التي يمكن، ومن حيث المبدأ أن يتقرر صدقها أو كذبها.

ويمكننا الارتداد بهذا المبدأ، في صـورته الأولية والمباشـرة، إلى التجريبية الإنجليزية عند "ديفيد هيوم"، و"جون ســتيوارت مل"، و"إرنســت ماخ". ويؤكد هؤلاء على أن كل قضـــية ذات معنى يجب أن يكون من الممكن التحقق منها، وقد كان الهدف الحقيقي الذي يســتهدفه هذا المبدأ هو التمييز بين العبارات التي يكون لها معنى حقيقي وفعلي من العبارات التي ليس لها معنى أو شبه عبارات Pseudo – sentences[٢٦].

وترجع شـــهرة مورتس شـــليك إلى التزامه بهذا المبدأ والذي يرجع إليه فضـــل تقديمه لدائرة فيينا بالإضـــافة إلى دفاعه عن نظرية "التطابق في الصـــدق". فمبدأ التحقق

يستهدف تحديد الشروط التي يجب أن تحققها القضية لتوصف بالصدق، وقد أضاف شليك التمييز بين:

- معيار إمكانية التحقق Verifiability
- مبدأ التحقق Principle of Verification

ويتألف المعيار من الأسلوب الذي نقرر به إذا ما كان للعبارة معنى أم لا، بينما يتعلق المبدأ بإجابة التساؤلات التي لها علاقة بمعرفة مما يتألف معنى العبارة(٢٧).

وقد انتقد كل من رودلف كارناب وكارل همبل وفايسمان وآير صياغة شليك لأنها تفرض صورة من إمكانية التحقق الشاملة والمحيطة كمعيار للمعنى، بمعنى أن القضية تكون ذات معنى فقط، إذا كان من الممكن إثباتها وبصورة حاسمة بالخبرة وفي الخبرة. فالسبب الأساس للرفض الوضعي لإمكانية التحقق الشاملة هو أن هذا المعنى من التحقق يستبعد كل القضايا الكلية Universal Propositions، ومن ثم كل العبارات التي تعبر عن قوانين عامة. فالقضايا الكلية والعامة من قبيل "كل البشر فانون" أو "كل الأجسام ممتدة" هي قضايا تحيط أو تشتمل على عدد لا نهائي من الحالات والأمثلة، ومن ثم، فإنه لا يمكن لعدد محدود من الملاحظات، مهما اتسع نطاق هذا العدد، أن يحيط بها وأن يمنحها يقينًا.

وقد أضاف رودلف كارناب لمبدأ التحقق تمييزه بين التحقق المباشر والتحقق غير المباشر. فإذا كانت القضية تقرر شيئًا يتعلق بما لدي من إدراكات عندئذ تكون موضوعًا للتحقق المباشر، وحين لا يتوفر هذا الشرط تكون خاضعة للتحقق على نحو غير مباشر.

ففي مقالتيه عن "إمكانية الاختبار والمعنى" ١٩٣٦ Testing and Meaning، و"المعنى والضرورة" ١٩٤٧ Meaning and Necessity نجد تمييزًا بين اختبار قضية Testing a sentence وتأكيد قضية Confirmation of a sentence .

فمن الممكن أن تقبل القضية "الاختبار" إذا عرفنا أسلوبًا اجرائيًا معيناً ، وليكن إجراء تجربة يمكن من خلالها أن نؤكد أو ننفي هذه العبارة. ويكون من الممكن التأكد من العبارة إذا عرفنا النوع الذي يمكنه تأكيده، حتى بالرغم من أننا لا نعرف أسلوبًا أو طريقة معينة للحصول على هذا الدليل وهذا المعيار(٢٨).

ويقترب هذا من النقد الذي كان والتر ستيس قد اشار إليه في نقده للوضعية المنطقية، وذلك في مقاله عن الوضعية، وهو النقد الذي سوف نشير إليه فيما بعد.

وإذا كان كارناب قد ميز بين إمكانية الاختبار Testability، وإمكانية التأكيد Confirmability، إلا أن الملاحظ أن كل هذه المعايير تفضي، في النهاية، إلى استبعاد عبارات الميتافيزيقا باعتبارها عبارات لا معنى لها. وسوف نشير إلى هذا الموقف فيما بعد(٢٩).

ويعبر "فايسمان" Waisman عن هذه الفكرة بطريقة درامية، فيقدم لنا مقارنة بين عبارتين.

١- الكلب ينبح.

٢- الكلب يفكر.

ويشير إلى أن العبارة الأولى تتضمن الاستخدام العادي للكلمات، بينما العبارة الثانية تتضمن استخدامًا خارج الحديث المألوف للكلمات.

ففي الإجابة عن السؤال المتعلق بمعنى القضية التي تقول "إن الكلب يفكر"، يخلص "فايسمان" إلى أن تفسير التحقق هو في الوقت نفسه، تفسير للمعنى. ومن ثم فإن تغيير المعنى سيكون تغييرًا في التحقق(٣٠).

وبهذا المعنى يمكن أن يكون "المعنى" في هوية مع "التحقق". ولكن هناك بالإضافة إلى ذلك، فكرة على درجة كبيرة من الأهمية تتعلق بفهم مبدأ التحقق، حيث نجد أن "برتراند رسل" يطرح اعتراضًا على مبدأ التحقق، ويعبر عن هذا الاعتراض بإيراد قضيتين يراهما بلا معنى وهما:

١- إن الحرب الذرية يمكن أن تؤدي إلى إبادة الحياة على الأرض.

٢- إن هناك زمنًا قبل وجود الحياة على الأرض.

ولكن هل كان رسل على صواب فيما قدمه من اعتراض على مبدأ التحقق؟

إننا نرى أن برتراند رسل لم يكن على صواب في اعتراضه ولذلك لأن الوضعيين يقيمون تمييزًا بين أمرين:

١- إمكانية التحقق العملية Practical

٢- إمكانية التحقق من حيث المبدأ In principle

والمثال النموذجي الذي يستخدمه الوضعيون دائمًا للتعبير عن هذا التمييز، هو القضية التي تقول:

"هناك جبل ارتفاعه ٣٠٠٠ قدم، وذلك في الجانب الآخر من القمر". وهي قضية يبدو أنه لا يمكن التحقق منها، فلم يحدث في ذلك الوقت أن صعد إنسان على سطح القمر وقدم لنا تقريرًا عن مشاهداته للجانب الآخر من القمر (وقت كتابة هذه القضية). ومن ثم يمكن أن تكون القضية بلا معنى. وفي المقابل، يؤكد الوضعيون المناطقة أن إمكانية التحقق ليست قضية تتعلق بالإمكانية الفيزيقية للتحقق ناهيك عن التحقق الفعلي، فإمكانية التحقق تشير فقط إلى "الإمكانية المنطقية للتحقق". فإن كل ما نحتاجه لتحديد المعنى هو أن نكون قادرين على إدراك أو تصور الملاحظات التي يمكن بها تأكيد أو إنكار القضية. فالقضية التي تقول (إن الأنهار تتدفق إلى أعلى) هي قضية قد يكون من المستحيل فيزيقًيا التحقق منها، وبرغم ذلك من الممكن منطقيًا أو من الممكن فيزيقيًا أن يكون لها معنى.

إن "مبدأ التحقق" بالنسبة للوضعي المنطقي يُعد معيارًا للدلالة المعرفية-الإدراكية، وليس دلالة للصدق؛ فهذا المبدأ يجيب على السؤال الخاص بما إذا كان لهذه القضية معنى واقعي Factual أم لا؟ ومن ثم، فإن الصدق والكذب يأتيان فيما بعد، وذلك عندما يتم التحقق الفعلي، فالقضية الخاصة بوجود جبل ارتفاعه ٣٠٠٠ قدم بالجانب الآخر للقمر، لن يكون قضية صادقة إلى أن يصعد إنسان بالفعل إلى سطح القمر ويكتب تقريرًا عما إذا كان هناك بالفعل جبلاً ارتفاعه ٣٠٠٠ قدمًا أم لا. فهي صادقة إذا كان هناك هذا الجبل، وكاذبة إذا لم يكن هناك مثل هذا الجبل، ومن ثم يكون قد تم تأكيد المعنى بالملاحظة التجريبية[٣١].

إن ما قلناه عن مبدأ التحقق يتسم بالعمومية، ويمكن أن يوافق عليه كل الوضعيين على اختلاف توجهاتهم وأطيافهم. ولكن طالما يحدد الوضعيون المناطقة معنى العبارات الواقعية بمعيار "إمكانية التحقق" Verifiability ، فإن الصياغة الدقيقة لمبدأ التحقق ستكون هامة وحيوية بالنسبة لهم، وهنا ستظهر الاختلافات في الرأي وتفرض نفسها

على معالجة الوضعيين لهذا المبدأ. ولأهداف التحليل فإننا سوف نتتبع الصياغات التي قدمت لهذا المبدأ والتعديلات التي طرأت على هذه الصياغات والمراجعات التي حدثت له والتي حدثت من قبل الوضعيين أنفسهم بهدف تحديد إذا ما كان مثل هذا المعيار هو العلاج العام والكلي لكل العلل الفلسفية. وتستحق صياغة "ألفرد آير" Alfred J. Ayer لمبدأ التحقق قدرًا مكثفًا من الاهتمام. فلدى "آير" تصور واضح بتأثير "جورج بيركلي" Berkely وديفيد هيوم وبرتراند رسل وأيضًا فتجنشتين، بالإضافة إلى معرفته العميقة بأفكار دائرة فيينا.

والمشكلة التي كان على الوضعيين مواجهتها، أن القضايا الكلية هي القضايا التي تعد جزءًا هامًا من النظريات العلمية، وذلك باعتراف "كارل همبل" Carl Hempel، ولهذا السبب رفض معيار شليك باعتباره معيارًا استبعاديًا.

وقد اتفق فايسمان مع آير وهمبل، ولكنه أضاف إلى فكرتهما بشأن رفض معيار إمكانية التحقق الشاملة، فكرة ان هذا الرفض ليس فقط بسبب العدد اللانهائي المطلوب لاختبار القضايا، وإنما ما أطلق عليه النسيج المفتوح والخاص بالحدود، أعني إمكانية وجود خبرات جديدة بصورة كلية، أو ظهور اكتشافات جديدة تؤثر في تفسير الوقائع الراهنة والتي تمت الموافقة عليها والتسليم بها.

ويضيف آير أسبابًا أخرى تبرر رفض معيار شليك في المعنى. وهو يشير هنا إلى أن القضايا التي تتعلق بالماضي، ويعتبرها مثل القوانين العامة، يجب الحكم عليها بأنها، وفي حدود معيار شليك، بلا دلالة(٣٢).

ولا يكتفي آير بذلك في تقييمه لمعيار التحقق الشامل الذي قدمه شليك، وإنما يضيف سببًا نعتبره دامغًا، ومن الصعب تجاوزه. فلو كان علينا قبول معيار "شليك" فقد يكون من المستحيل إضفاء الدلالة والمعنى على أية عبارة تتعلق بالوقائع، حيث لن تكون أية عبارة تتعلق بالوقائع، سواء كانت عبارة عامة أو عبارة ظاهرة لنا بصورة خالصة، أكثر من كونها مجرد عبارة تجريبية، ومن ثم ستكون فقط مجرد إمكانية(٣٣).

وهكذا تم رفض معيار "شليك" في التحقق الشامل من جانب معظم الوضعيين. ولكن الدرس الذي يمكننا استخلاصه من هذه الردود والانتقادات التي قدمت لهذا المعيار فكرة

"النسبية" بمعناها الواضح، وهي فكرة يلزم أن تكون متضمنة في أي معيار جديد للمعنى، وهي الفكرة التي أكدها فلاسفة البراجماتية؛ فليس هناك "صدق مطلق"، وذلك لأن المستقبل مفتوح على كافة الاحتمالات (لاحظ اتجاه بعض الوضعيين إلى البراجماتية، وهو ما سوف نشير إليه في سياقه).

فالوضعيون، مثل البرجماتيين، رفضوا فكرة الحقيقة المطلقة، وأكدوا في المقابل على فكرة التأكيد أو الإثبات النسبي عند النظر في أية عبارة تتعلق بالوقائع، مهما كانت هذه العبارة. فقد اجتهد نيوراث Neurath من أجل إحلال التأكيد والإثبات Confirmation وعدم التأكيد وعدم الإثبات Unconfirmation بدلاً من "الصدق" و"الكذب"(٣٤).

وقد تبنى رودلف كارناب الموقف نفسه، فرفض فكرة المطلق، وطالب بان تحل القوانين الرياضية الخالصة محل فكرة الاحتمال(٣٥).

ولم يكن الوضعيين وحدهم الذين رفضوا المعيار الذي قدمه أستاذهم شليك، وإنما لدينا كارل بوبر Karl Popper ، الذي قدم معيارًا بديلاً للتحقق الشامل، وهو ما أطلق عليه "إمكانية التكذيب بالمعنى التام أو الكامل" Complete Falsifiability في كتابه عن "منطق البحث العلمي" The logic of scientific discovery.

فالعبارة يمكن أن تكون بلا معنى أو دلالة، طبقًا لمعيار بوبر، إذا كان من غير الممكن دحضها بالخبرة. ولكن الوضعيون لن يسمحوا بأن يتم دحض معظم القضايا الواقعية دحضًا حاسمًا، بنفس القدر الذي لن يسمحوا فيه بتطبيق معيار إمكانية التحقق بالمعنى التام أو الكامل. وحتى في حال موافقتنا على افتراض "كارل بوبر" فلا تزال تواجهنا صعوبات. ففي حال استهدافنا لأية قضية كلية Universal، كيف يمكن للمرء أن يوقف عملية "إمكانية التكذيب"، ومن ثم نظر الوضعيون لمعيار "إمكانية التكذيب بالمعنى التام" على أنه معيار غير مناسب وغير صالح كمعيار للمعنى. وقد عبر فايسمان عن هذا المعنى بقوله: نظريًا فإن كل ما نحن بحالة إليه لإثبات عدم صحة أي قانون كلي هو أن نجد مجرد حالة واحدة سلبية، فالعلماء يبذلون أقصى جهدهم لتفسير مظاهر الجنوح قبل رفض أي قانون كان قد تم التسليم به والموافقة عليه(٣٦).

وعلى ضوء مظاهر القصور التي ظهرت في معيار المعنى الذي قدمه "شليك" والانتقادات التي تعرض لها من قبل الوضعيين أنفسهم، ومن غير الوضعيين مثل

"كارل بوبر"، مما دفع الوضـعيين إلى إعادة صـياغة مبدأهم في التحقق ليكون معيارًا مرضيًا للمعنى. فقد تبنى "ألفرد آير"، وغيره من الوضعيين المعاصرين له مبدأ إمكانية التحقق بالمعنى الضعيف أو غير التام أو غير الكامل كمبدأ للتحقق من المعنى وهو ما سنعرض له في الفقرة التالية.

والعبارة في هذا المعنى من التحقق الضـعيف أو التحقق غير الشـامل لا تكون فيما يرى آير صـادقة إذا تم، وبصـورة محددة وحاسـمة التحقق الكامل منها في الخبرة، وإنما إذا منحتها هذه الخبرة "إمكانية الصـدق". من هنا لا يمكن للتحقق – فيما يرى آير –أن يكون شاملاً وكاملاً(٣٧).

وقد عبر آير عن هذا المعنى في صـورة السـؤال التالي: "هل هناك ملاحظات ذات صلة بتحديد صدق هذه العبارة أو كذبها؟"(٣٨)، ومن المهم هنا أن نضع في اعتبارنا أن آير باسـتخدام مبدأ التحقق قد عزل أو قام بتمييز العبارات التي تنصـرف إلى "الوقائع" عن باقي العبارات، بينما وصف كل العبارات الأخرى بأنها تحصيل حاصل، أو خالية من المعنى.

وتلعب عبارات تحصـيل الحاصـل أو العبارات التحليلية دورًا حاسـمًا وهامًا في الوضـعية المنطقية، ومن ثم يجب تناولها بشـيء من التفصـيل. فهذه العبارات لا تسـتهدف تأكيد أو إثبات شـيء يتعلق بالواقع والوقائع، فهذه العبارات توصـف بأنها أولانية A priori خالصـة. فكل وظيفتها فيما يرى آير إظهار ما هو متضـمن في اعتقدات وتأكيدات المرء التي لا تقبل شكًا.

إن عبارات تحصيل الحاصل تستهدف فقط إظهار الاتساق في العلاقات المنطقية، ولهذا السبب يرى آير أن عبارات تحصيل الحاصل لا توصف بأنها بدون معنى، فهي تمنحنا نوعًا معينًا من المعرفة. وبعبارة أكثر دقة، فلأن هذه العبارات لا تخبرنا بشـيء يتعلق بالواقع، فلا يمكن دحضها أو تكذيبها، ومن ثم فهي يقينية.

ونسـق تحصـيل الحاصـل لا يتضـمن فقط المنطق والرياضـيات، وإنما يتضـمن بالإضـافة إلى ذلك فئات التصـورات وأيضـاً الأفكار الكلية. فالفيلسـوف الوضـعي ليس فيلسوفًا واقعيًا، وليس كانطيًا، وذلك فيما يتعلق بنظرته للمعرفة، إذ ليس لفئة التصورات

صحة موضوعية من أي نوع؛ كما أنها ليست نتاجًا لبعض التحديدات الأولانية التي يقدمها الذهن بحيث نفكر فيها وفقًا لمقولات يقينية. وبالنسبة للفيلسوف الوضعي الوجود الحقيقي هو فقط الوجود أو الواقع التجريبي، بينما فئة التصورات "إنتاج وإبداع حر" للذهن، فهي مواضعات تعسفية تعمل باعتبارها اختزالات تحكم المعطيات التجريبية.

ولكن التفسير الوضعي لفئات التصورات باعتبارها إبداعات كاملة وحرة للذهن، وهو تفسير لا يصمد أمام تحليل المعرفة؛ فنحن لا نجانب الصواب لو قلنا – بشكل عام – أنه لا يوجد ثمة موضوع للذهن الإنساني يتم، وبصورة مطلقة وكلية بالذهن دون أن يكون هناك نقطة مبدئية في الخبرة. بل وحتى الرياضيات يجب أن تتوفر لها نقطة بداية في الخبرة، بالرغم من أنها قد تكون بداية بسيطة. وينطبق هذا نفسه على "فئة المعرفة"، فلا يمكن أن تكون المعرفة مجرد بناء ذهني كامل وتام، وذلك لأن هناك دومًا معطيات. فمن وجهة النظر الظاهراتية للمعرفة يواجه العقل موضوعه ولا يخلقه.

كما يزعم الوضعيون أن المعطى هو فقط معطى حسي، ولا يُوجد ما هو أكثر من ذلك، إلا أن ما نلاحظه هو أنه لا وجود لخبرة إنسانية صادقة، وتكون فقط حسية خالصة؛ حيث تتضمن الخبرة الإنسانية دومًا عنصرًا غير حسي، وهو عنصر يضع المعطى الحسي في مقولة، ومن ثم يخلع عليه المعنى.

وبعبارة أخرى، لابد أن يتضمن المعطى صفة "الكلية". وهذا الطابع الكلي يعد سمة أساسية للمعرفة، ومن ثم إذا أنكر "الوضعيون" ومنهم "آير" هذا الطابع المميز للمعطى فلن يمكنه تقديم تفسير كاف لظاهرة المعرفة.

ويُصر آير والوضعيون عموما على أن نسق تحصيل الحاصل ليس فقط نسقًا تعسفيًا، وإنما مستقل استقلالاً تامًا عن الخبرة. كما أنه مستقل كذلك عن طبيعة الذهن استقلالاً كاملاً. فليس هناك قط ما يطلق عليه "قوانين الفكر"؛ فإن قانون الهوية، وقانون عدم التناقض، هي فيما يرى آير مواضعات تعسفية صادقة في حدودها وإطارها فقط، كما لا يمكن نسجها في نسق.

وبإمكاننا فيما يرى آير أن نستخدم مواضعات لفظية مختلفة، وقواعد مختلفة، وأن هذا ليس من قبيل المستحيل[٣٩].

ولكننا يمكننا أن نعقب على نظرة آير إلى ما اعتبره مواضعات تعسفية، ولا يمكن نسجها في نسق أو مذهب بقولنا إن إمكانية معرفة الوجود، وأن الإنسان يدرك عند النظر في هذا الوجود أن فكره ينحو نحو الاتفاق والإجماع بفعل الدليل الذي يقدمه الوجود. فهو يدرك أن الوجود – كل الوجود – يكون موضوعًا لمعرفته، وأن هذا الموضوع معقول بالإضافة إلى أن الإنسان يدرك بالمعرفة أن الوجود كائن، وأن الوجود لا يمكن أن يكون موجودًا وغير موجود في آن معًا، فهناك تطابق بين "ضرورة الوجود" من جهة، وضرورة الذهن من جهة أخرى. وطالما كان هذا الإجماع يتحدد بدليل الوجود، فإن مبادئ الهوية وعدم التناقض هي ضرورات للفكر وذلك لأنها ضرورات الوجود في الوقت نفسه.

ومن ثم لا يمكن أن تكون مواضعات تعسفية ولغوية؛ فهي تتجاوز اللغة، كما أن لها جذورًا في الوجود ذاته: فالفكر الإنساني بدون هذه المبادئ مستحيل.

والنتيجة التي ينتهي إليها آير هنا مسايرًا ديفيد هيوم تكون القضية إما أولانية a priori أو تجريبية empirical ومن ثم إذا كانت القضية ليست تحليلية وليست تجريبية (أي يمكن التحقق منها) فهي إذن بلا معنى nonsensical.

ويترتب على ذلك أيضًا أن تكون كل القضايا الميتافيزيقية بلا معنى، فهي ليست قضايا تجريبية، كما أنها خالية من أي مضمون وجودي، وإذا كان ذلك كذلك، فإن "نصل إمكانية التحقق" إذا استخدمنا مصطلح توما الأكويني، بعيد كل البعد عن التعبير عن جوهر المعرفة الإنسانية.

والسؤال الذي يفرض نفسه علينا هو: ما الأسس التي على أساسها رفض آير الميتافيزيقا وحكم على قضاياها بأنها بلا معنى؟

وفقًا لمبدأ التحقق فإن العبارة التي لا يمكننا اختبارها بالملاحظة الحسية عبارة تخلو من المعنى. فالوجود الحقيقي هو فقط الوجود التجريبي. ولكننا نقول تعقيبًا على هذا الرأي إن مبدأ التحقق هو ذاته عبارة ميتافيزيقية تتعلق بطبيعة الوجود، فإن نحدد إمكانية التحقق بالاعتماد على الخبرة الحسية، ولكن أن نحدد الوجود أو الواقع بما هو محسوس فقط هو افتراض تعسفي ينطبق على قضايا الابستمولوجيا والميتافيزيقا.

ولم يسلم موقف الوضعية المنطقية من رفض الميتافيزيقا من النقد. وسوف نعرض لموقف بعض الفلاسفة وفي مقدمتهم إيونج A. C. Ewing.

تساءل إيونج كيف أسس الوضعيون صدق وجهة نظرهم الخاصة بأن الملاحظة الحسية هي فقط التي تحدد المعنى الواقعي. إن هذه الملاحظة لا يمكن تأكيد صدقها حتى في حالة واحدة من حالات الخبرة الحسية. وإيونج يتساءل، بالإضافة إلى ذلك، كيف يتسنى للوضعي المنطقي أن يعرف بالخبرة الحسية أن هناك جزءًا من معنى العبارة لا يمكن التحقق منه. وطالما ليس لدينا أية خبرة حسية تتعلق بهذا الجزء والسؤال هنا يتعلق بما إذا كان هناك شيئًا ما موجودًا فيما نقصده بالمعنى. وهو في الوقت نفسه يتجاوز التحقق التجريبي.

وبالإضافة إلى ذلك، كيف عرف الوضعي المنطقي بالخبرة الحسية أن هناك ما لا يخضع لهذه الخبرة الحسية. ويخلص إيونج إلى أن مبدأ التحقق يجب النظر إليه على أنه تحديد للخبرة الإنسانية، وتقييد لها، بالإضافة إلى كونه تحديدًا ميتافيزيقيًا للواقع وحصره في التحقق التجريبي(٤٠).

ويطرح جون ليرد John Laird الفكرة نفسها ولكن اعتمادًا على حجة مختلفة ومغايرة. فيؤكد على أن أي صورة من صور التجريبية، هي تعبير ميتافيزيقي – بمعنى أنها مذهب يتعلق بالغايات Ultimates، ويؤكد على أن أي مفكر أن يؤكد أن الغايات توجد فقط في "الخبرة الإنسانية"، ومن ثم يمكن سؤال الوضعي المنطقي هل عليه أن ينكر إمكانية وجود الغايات لم تصل إليها بعد. ويشير جون ليرد إلى أن الوضعي المنطقي يضع نفسه بين أمرين لا ثالث لهما: إما أنه لم يقدم سببًا أو مبررًا لتأكيده على أن الخبرة الحسية وأن مذهبه يصبح مذهبًا تعسفيًا، أو أن مذهبه مجرد تقرير مؤقت provisional ، وليس نهائيًا. ويخلص إلى أن الوضعيين ليسوا – في واقع الأمر – ضد الميتافيزيقا، إنما هم فقط "ميتافيزيقيون مقنعون"(٤١).

ويكشف رافائيل ديموس Raphael Demos على نحو فاضح طبيعة الوضع المنطقي، وما يتصف به من مزاج متقلب في الكثير من القضايا الفلسفية الهامة. فوفقًا لمبادئ الفيلسوف الوضعي، لا يواجه المرء أو يتحدى قواعد، وذلك لأن هذه القواعد

هي مجرد مواضعات تعسفية صحيحة في نطاقها فقط. فالوضعي المنطقي يقدم نفسه بوصفه صديقًا حميمًا للعلم الحديث، وأن ما يقدمه هو ما نعنيه بالدليل في العلم. ولكننا وبرغم ذلك في الميتافيزيقا نعني شيئًا مختلفًا، شيئًا أكثر من مجرد الدليل. فإذا كانت القواعد قواعد تعسفية على نحو خالص، وإذا كان الميتافيزيقي لا يتبنى قواعد العلم على نحو ما يسخر الوضعي المنطقي من الميتافيزيقا، فبأي حق ينتقد الوضعي المنطقي الميتافيزيقي لأنه لم يتبنى قواعد العالم؟ ولماذا يضع قواعد الميتافيزيقا موضع النقد والشك؟

ويمكننا تطبيق هذا الاعتراض على مذهب الفيلسوف الوضعي في المعنى. فعلى أي أساس حدد الوضعي المنطقي المعنى؟ إن معيار الوضعي المنطقي الوحيد هو فقط "الاستخدام اللغوي للعلم"، ولكن هذا الاستخدام اللغوي في الميتافيزيقا لا يعني نفس ما يعنيه في العلم. فإن نقد الوضع المنطقي للميتافيزيقا بأنها لا تتفق مع الاستخدام العلمي، يشبه فيما يرى "ديموس" أن نوجه النقد لشخص ما يتحدث اللغة الفرنسية بأنه يستخدم قواعد مخالفة لقواعد اللغة الإنجليزية(٤٢).

فالموضوع هو الذي يحدد منهج تناوله، كما أن تبني منهج معين يحدد – بالمثل – الموضوعات المناسبة له(٤٣).

وبناء على ما سبق يتضح أن مبدأ التحقق يحدد وبصورة تعسفية "دليل" المعنى، وبرغم ادعاء أصحابه أنه ضد الميتافيزيقا، وأنه يرفض أو يستبعد الميتافيزيقا، فإنه يتضمن ميتافيزيقا، فالأمر المؤكد أن الفيلسوف الوضعي المنطقي لابد أن يتبنى، شاء أم أبى، نظرية في الوجود، ووجهة نظر للعالم، لتكون بمعنى ما، حجر الأساس لوجهة نظره في العلم، والأخلاق، والقيم، واللاهوت، وهكذا. ومن ثم فإن مبدأ التحقق بتحطيمه للميتافيزيقا، يحطم بالضرورة ذاته، وذلك لأنه في جوهره ميتافيزيقا، بالإضافة إلى أنه يضع في نطاق ما ليس له معنى، المبادئ الفلسفية التي يبني عليها نتائجه.

لنعود إلى صياغة آير لمبدأ التحقق، والتي يرى فيها أن العبارة يكون لها مضمون أو معنى واقعي، فقط إذا كانت الملاحظات الممكنة ذات صلة برفضها أو قبولها، أعني صدقها أو كذبها(٤٤).

ولكن السؤال الذي يجب توجيهه لكل وضعي منطقي، هل هناك أي فيلسوف حتى من الشكاك والمثاليين نظر إلى عبارة ما بين العبارات على أنها صادقة دون أن يضع في اعتباره بعض الملاحظات تكون ذات صلة بهذا الصدق؟ وقد أشار "أشعيا برلين" Isaiah Berlin إلى فكرة أن الصلة relevance ليست مقولة منطقية دقيقة، وأكد على أن أصحاب المذاهب الميتافيزيقية الخيالية Fantastic Metaphysical Systems لهم الحق في الزعم بأن الملاحظات تشهد على صدق مذهبهم(٤٥).

وقد حاول الوضعيون وعلى رأسهم آير تجاوز بعض هذه الانتقادات وذلك بتقديم صياغة جديدة لمبدأ التحقق. "فالدليل على أن قضية من القضايا قضية حقيقية، ليس هو أن تكون بالضرورة مكافئة لقضية تجريبية (بمعنى قضية تسجل ملاحظات فعلية أو ممكنة)، أو مكافئة لأي عدد لانهائي من القضايا التجريبية، وإنما يكفي وجود بعض القضايا التجريبية التي يمكن استنباطها منها مع وجود بعض مقدمات معينة أخرى بدون إمكانية استدلال هذه القضايا من هذه المقدمات وحدها"(٤٦).

ويجب أن نشير هنا إلى أن هذه الصياغة تتضمن بعض عمليات استدلالية، وهو ما اشار إليه اشعيا برلين، إذ كيف يعرف "آير" أن بإمكاننا من الخبرة الحسية وحدها، أن نستدل على إذا ما كان الاستدلال مشروعًا أم لا؟ فالمنطق أو الرياضيات، وقضاياهما تحصيل حاصل، فمن ثم لا يقدمان لنا شيئًا عن الواقع، وبرغم ذلك يفترض أن "آير" بحديثه هذا يشير إلى أمرين من أمور الواقع، فطالما أن مبادئ الاستدلال لا يمكن أن تكون موضوعًا لملاحظة تجريبية، فكيف يمكن لآير تقرير صحة إجراء أو عملية استدلالية؟(٤٧)

ولكي يواجه "آير" هذه الصعوبة، قدم لنا صياغة أخرى لمبدأ التحقق. وهي صياغة تتضمن إمكانيتين للتحقق:

١- إمكانية التحقق المباشر Direct Verifiable

٢- إمكانية التحقق غير المباشر Indirect Verifiable

ومن ثم يكون للعبارة معنى "واقعي" إذا كان من الممكن التحقق منها على نحو مباشر أو على نحو غير مباشر(٤٨).

وقد عقب بعض الوضعيين أنفسهم على تعديل آير لمبدأ التحقق. فنجد أن "ألونزو تشيرش" Alonzo Church، ومن خلال عرضه لكتاب آير "اللغة، والصدق، والمنطق"، كان يرى أن هذا التعديل في معيار التحقق، يشبه المعيار الذي قدمه كارل بوبر والذي أطلق عليه إمكانية التكذيب الكاملة Complete Falsifiability. فآير وفقًا لمعياره، لا يسمح بالدلالة الواقعية لأي علاقة اقتران، مهما كانت هذه العلاقة(٤٩).

وبمرور الوقت، أصبح معيار التحقق مثيرًا لكثير من الشكوك، فوفقًا لتعديل آير تكون العبارة ذات معنى إذا كان من الممكن التحقق منها تحققًا مباشرًا، ومن الممكن التحقق منها على نحو غير مباشر. ولكن سرعان ما تغيرت صورة هذا المبدأ أو هذا المعيار إلى: "إذا لم تستوف العبارة الواقعية مبدأ التحقق، فقد يكون بالإمكان فهمها على ضوء فهمنا للعبارات العلمية أو عبارات الحس المشترك(٥٠).

وهذا معناه أنه ما لم تكن العبارة من النوع الذي ينطبق فيه التحقق على العبارات العلمية أو عبارات الحس المشترك، فلن تكون عبارة علمية أو عبارة من عبارات الحس المشترك. ولعل هذا ما دفع جون ويزدم John Wisdom إلى أن يعترف، وبصورة مثيرة للدهشة. إننا بتحليل مبدأ التحقق، نصل إلى ما وصفه بالخاتمة الزائدة عن الحاجة، ونعني بها: "أن كل نوع من أنواع العبارات له المعنى الذي يتواءم مع معناه الخاص"(٥١).

يتبقى لنا الإشارة إلى صورة أخرى من صور النقد التي وُجهت إلى مبدأ التحقق، وقدمها لنا والتر ستيس وهو الفيلسوف الذي عارض موقف "جورج إدوارد مور"، و"برتراند رسل" من المثالية.

كان والتر ستيس يستهدف من نقده للوضعية المنطقية إصلاحها وإثبات أن هذا المبدأ الوضعي أو مبدأ إمكانية التحقق يحتاج إلى مبدأ آخر، وهو مبدأ يرى ستيس أن الوضعيين أنفسهم لم ينتبهوا إليه. ليس هذا فحسب، بل ولم ينتبه إليه كل الذين توجهوا بالنقد أو العرض للوضعية المنطقية. يرى ستيس أن هذا المبدأ كان مضمرًا في فكر هؤلاء الوضعيين، وإن لم يصرحوا به، فما هو هذا المبدأ الذي يشير إليه ستيس ويرى أنه يمثل بالنسبة للوضعيين المناطقة القاعدة والأساس.

يطلق ســـتيس على هذا المبدأ "مبدأ الأنواع التي يمكن مشـــاهدتها وملاحظتها" Principle of Observable Kinds. ويمكن أن نطلق على هذا المبدأ "مبدأ الأنواع التي يمكن التحقق منها"، أو "مبدأ ستيس". ويعبر ستيس عن مبدئه على النحو التالي: "إن العبارة لكي يكون لها دلالة يجب أن تثبت أو تنفي وقائع، وهذه الوقائع تؤلف فيما بينها نوعاً أو فئة من قبيل الأنواع أو الفئات التي يمكن منطقياً – وعلى نحو مباشر – أن نلاحظ بعض وقائع أو بعض حالات تؤلف فيما بينها حالات أو وقائع هذا النوع أو هذه الفئة. ولكن إذا كانت العبارة تســتهدف إثبات أو ونفي وقائع أو حالات تؤلف فيما بينها فئة أو نوع من قبيل الأنواع أو الفئات التي يكون من المستحيل منطقياً أن نتحقق على نحو مباشر من أية حالة أو واقعة مما تندرج تحت هذه الفئة أو هذا النوع، عندئذ، وعندئذ فقط، تكون العبارة بلا دلالة(٥٢).

ويمكننا أن نضيف إلى ما يؤكده ستيس ملاحظتين:

١–إن الوضـــعيين قد جانبهم الصـــواب عندما زعموا أن معيارهم هو معيار لتحديد المعنى، فهو في أفضـــل حالاته لا يزيد عن كونه مجرد أداة لتمييز العبارات التجريبية فحسب.

٢– أن مبدأ الوضـعيين قد خلط بين سـؤالين؛ السـؤال عما إذا كان للعبارة معنى من جهة، والسـؤال عما إذا كان ما تقرره هذه العبارة صـادق أو كاذب. فهناك بالتأكيد فرق بين المعنى meaning من جهة، والصـــدق Truth وذلك من جهة أخرى، ولا يجوز بحال الخلط بينهما.

قد يكون للعبارة معنى دون أن نعرف إذا ما كانت القضية التي تعبر عنها صادقة أم كاذبة.

ويحدد ستيس الاختلافات الأساسية بين المبدئين فيما يلي:

١– يسـتقدم مبدأ الأنواع التي يمكن ملاحظتها مفهوم "الفئات" أو "الأنواع"، بينما لا يذكر المبدأ الوضعي شيئًا عن هذا المفهوم على الإطلاق.

٢– يستخدم المبدأ الوضعي مفهوم التحقق غير المباشر، وهو الأمر الذي يُترك كلياً في مبدأ الأنواع التي يمكن ملاحظتها، وهو المبدأ الذي يتضمن فقط "التحقق المباشر"، أو "الملاحظة المباشرة"(٥٣).

ولكن آير ينكر فكرة ستيس التي يزعم فيها أن مبدأ التحقق يتأسس على مثل هذا المبدأ الذي يشير إليه ستيس، ويؤكد على أن كل عبارة ذات معنى وفقًا لمبدأ الأنواع التي يمكن ملاحظتها هي أيضًا ذات معنى وفقًا لمبدأ التحقق(٥٤).

كذلك ساهم أرثر دانتو Arthur Danto في نقد مبدأ التحقق في كتابه عن "الفلسفة التحليلية والتاريخ"، حيث أكد على أن مبدأ التحقق هو "مبدأ استبعادي بالمعنى التام، بالإضافة إلى أنه مبدأ تعسفي، فهو يؤدي إلى الكثير من المشكلات مقارنة بالمشكلات التي يزعم حلها. فعلينا أولاً، وقبل كل شيء أن نُدرك أن الواقع لا يُعطي لنا فقط في القضايا التجريبية، فالحقيقة لا يمكن اختزالها في بعد واحد، وبإمكاننا – في مقابل ذلك – الحديث عن البعد الميتافيزيقي للواقع، والبعد الديني للواقع، بل وحتى الأبعاد السيكولوجية والاجتماعية؛ ومن ثم فإن التغاضي عن مثل هذه الأبعاد يؤدي إلى وجود نظرة أحادية للواقع والحقيقة، وتصور أحادي للحقيقة والمعنى والخبرة والمعرفة؛ أعني المعرفة التي تقدم الواقع والحقيقة في أبعادها (المادية وغير المادية)، ففلاسفة مثل ديكارت، وباركلي، وليبنتز، وغيرهم تنبهوا إلى وجود البعدين في الإنسان؛ الروحي والمادي(٥٥).

ولكن السؤال هل كان آير لا يدري بكل هذا المشكلات التي تحيط بمبدأ أو معيار التحقق؟

يعترف آير بأن افتراض وجود معيار واضح وضوحًا ذاتيًا للمعنى، هو افتراض غير فعال، فنراه يؤكد هذا المعنى بقوله:

"لا يعني تأكيدي على مبدأ التحقق واعتباره معيارًا للمعنى، أنني تغاضيت عن حقيقة أن كلمة معنى meaning تستخدم في معاني عديدة ومتنوعة، وبالإضافة إلى ذلك، فإنني لا أرغب في إنكار أن بعض هذه المعاني ليست معاني "تحليلية"، كما لا يمكن التحقق منها تجريبيًا(٥٦).

ويزيد آير فكرته توضيحاً بتأكيده على أن من حق كل شخص أن يتبنى معيارًا آخر للمعنى، ومن ثم تقديم بديل يمكن أن يتفق أو يتطابق مع أحد الاستخدامات التي تستخدم فيها كلمة معنى، وبطريقة معروفة.

ومن ثم، إذا التزمت العبارة واستوفت شروط مثل هذا المعيار المقدم، فلن يكون هناك ثمة شك في بعض الاستخدامات لكلمة "فهم" التي يمكن فهمها واستيعابها(٥٧).

وما نخلص إليه هنا أن معيار التحقق في صورته الأصلية أو المعدلة، عاجز عن استبعاد الميتافيزيقا أو أي شيء آخر، ولدينا بالإضافة إلى ما قلناه شهادة آير نفسه، وهو شاهد من أهلها (الوضعية المنطقية).

يقول آير: "على الرغم من أن واجبي يحتم علي أن أدافع عن استخدام معيار إمكانية التحقق باعتباره "مبدأ منهجيًا"، فأنا أدرك تماماً أن الاستبعاد الفعال والناجح للميتافيزيقا يحتاج، وبالضرورة إلى تدعيم من التحليل المسهب لحجج ميتافيزيقية معينة"(٥٨).

ولاشك لدينا في أن هذا الحديث اعتراف صريح وأمين من أشهر الوضعيين على الإطلاق بقصور مبدأ التحقق. من هنا نتناول في السطور القادمة إلى أي مدى مثل معيار التحقق لدى الوضعيين المناطقة أداة فعالة لاستبعاد الميتافيزيقا، مع مناقشة مدى مشروعية استخدام هذا المعيار.

٤- الخاتمة

بالرغم من تزايد الصعوبات التي واجهت مبدأ التحقق، فإن بعض الوضعيين مثل كارل همبل وفيليب فرانك وهربرت فايجل، وألونزو تشيرش كان من رأيهم أن الحلول المجدية والمفيدة لهذا المبدأ يمكن تحقيقها باستخدام المنهج المنطقي.

ونحن هنا نطرح السؤال: هل يمكن أن يصلح مبدأ التحقق ليكون معيارًا للمعنى، اعتماداً على مبادئ الوضعية في التبرير؟

نرى أن بإمكان الوضعي المنطقي أن يقدم لنا هنا إما مفهوم "الأولاني" أو "المبررات التجريبية" لتأسيس موقفه من معيار التحقق. ولكننا نعرف أن الوضعي المنطقي يرفض تقديم أي مبرر "أولاني" وذلك لأن "الأولاني" فيما يرى الوضعي المنطقي، هو "خلق وإبداع ذهني"، ومن ثم يعجز عن أن يكون تبريرًا أو تسويغاً لأية نظرية مهما كان نوعها أو صورتها. كما أنه لا يمكن أن يحاول تقديم مبررات تجريبية، طالما أن أي "فحص تجريبي للمعنى يعد استحالة منطقية تتناقض مع فكرة إمكانية التحقق؛ وإذا لم

يمكن تبرير مبدأ التحقق اعتمادًا على هاتين الإمكانيتين، فيلزم أن يكون افتراضًا تعسفيًا خالصًا.

وفي تعقيبنا على مبدأ التحقق على النحو الذي قدمه آير، نؤكد على أن مشروع آير ضد الميتافيزيقا هو مشروع يعتمد أساسًا على مبدأ التحقق. فقد أمده هذا المبدأ بالأساس الذي يحتاجه إلى رفض الميتافزيقا. وقد قدم لنا آير بتأثير الانتقادات المبكرة للميتافيزيقا والتي كانت تعتمد على مقدمات ابستمولوجية، أساسًا جديدًا يمكن الاعتماد عليه لتفنيد الميتافيزيقا. وهذا الأساس يعتمد على مقدمة لغوية linguistic توجد في صميم مبدأ التحقق.

وفي هذا السياق نجد أن آير يرفض الهجمات الابستمولوجية التي قدمها ديفيد هيوم وإيمانويل كانط ضد الميتافيزيقا، حيث نجد أن ديفيد هيوم يرفض فكرة وجود أفكار عامة مجردة، ومن ثم ينبغي إلقاء الميتافيزيقا في النار، وذلك لأنها لا تؤدي إلى معرفة وإنما تنتهي إلى سفسطة ووهم. أما كانط فقد زعم أن الميتافيزيقا تنتمي إلى عالم "النومينا" أي الشيء في ذاته، وهو ما أكد كانط على أنه من المستحيل معرفة هذا العالم، وأنه ينتهي بنا إلى تناقضات، فهذا العالم من المستحيل أن يكون علمًا، ولكن من الممكن أن يكون ميلاً طبيعياً.

فالمقدمات الابستمولوجية ليست كافية – من وجهة نظر آير – لرفض ودحض الميتافيزيقا على النحو الذي قدمه ديفيد هيوم أو كانط.

ويعبر آير عن موقفه بلغة واضحة، فيقول: إن أحد الطرق لمهاجمة الميتافيزيقي الذي يزعم أن لديه معرفة بواقع أو حقيقة تتجاوز عالم الظواهر هو أن نسأل هذا الميتافيزيقي عن المقدمات التي استدل منها على هذا الواقع أو هذه الحقيقة المتجاوزة ... ومن ثم فإن المرء لا يمكنه التخلص من الميتافيزيقا الترنسندنتالية بمجرد نقد الأسلوب الذي خرجت به إلى الوجود، وما نكون بحاجة إليه – في المقابل – هو نقد طبيعة العبارات الفعلية التي تتضمن هذه الميتافيزيقا(٥٩).

واعتمادًا على هذا المنهج يكون "آير" – واتفاقًا مع التقليد الوضعي – قد غير أساس رفض الميتافيزيقا من "المقدمات الابستمولوجية" إلى "المقدمات اللغوية"، بالإضافة إلى اعتقاده بأن المنطق هو أداة ضرورية ينبغي استخدامها في الهجوم على الميتافيزيقا.

إن معقولية العبارات الفلسفية ينبغي تقييمها ليس فقط على أساس دلالتها الابستمولوجية، وإنما بالإضافة إلى ذلك على أساس دلالتها الحرفية. فهو يرفض العبارات الميتافيزيقية، لأنها تخلو من الدلالة الحرفية.

كان هدف آير تمييز العبارات ذات المعنى (أي ذات الدلالة الحرفية) عن العبارات (التي ليس لها معنى)، أي العبارات ذات المعاني العاطفية أو الانفعالية.

واعتمادًا على هذا المبدأ لم يرفض آير الميتافيزيقا فقط وإنما رفض القضايا الأخلاقية واللاهوتية، وهو الرفض الذي شغل كل الفصل السادس من كتابه "اللغة والصدق والمنطق". فقد تم اختزال الأخلاق في مجرد تحليل وتوضيح الحدود الأخلاقية. فليست وظيفة الأخلاق تأسيس نظريات، وإنما فقط تحليل وتوضيح اللغة الأخلاقية. فإلى أن يستطيع الميتافيزيقي أن يجعلنا نفهم كيف يمكننا أن نفهم القضايا التي يرغب في أن يعبر عنها، وكيف يمكن التحقق منها، فإنه يفشل في أن ينقل إلينا أية معرفة"(٦٠).

وهناك أكثر من سبب يغلق سبل التبرير في وجه الوضعي المنطقي. ففي البداية قام الوضعي المنطقي بتحديد المعرفة الصادقة (ليست التحليلية بالطبع)، بالاقتران بالملاحظات التي يمكن مشاهدتها وملاحظتها. وهو ما يترتب عليه أن "الذات العارفة" لا يمكنها بحال تجاوز ما هو محسوس أو ما هو عيني. وإذا كان ذلك كذلك، فبأي وسيلة ممكنة يمكن تأسيس المعرفة الحسية؟ فالإحساس بحكم طبيعته لا يتضمن تبريره الذاتي، وذلك لأن الإحساسات مقيدة ومحددة ومشروطة بالمادة، ومن ثم فإن المعرفة الحسية لا يمكنها الانعكاس أو الارتداد مرة أخرى بحيث تثبت صحة فعل الإحساس وأدواته.

ويعني ذلك – في النهاية – أن الفيلسوف الوضعي لا يمكن أن يحدوه الأمل في أن يعطينا فحوى عقلاني لنظريته ولا لمعيار التحقق من المعنى الذي يدافع عنه.

أما المشكلة الأكثر إلحاحاً والتي يتعين على الفيلسوف الوضعي معالجتها فتتلخص في أن الوضعي لا يمكنه أن يجد تبريرًا لمبدأ التحقق دون اللجوء إلى الميتافيزيقا، وهي الميتافيزيقا التي ربما يصح أن نصفها بالميتافيزيقا التجريبية. فأي زعم بأن المعرفة الصادقة الوحيدة هي المعرفة التي ترتد إلى الحس، هو زعم يلزم عنه التأكيد بأن

الحقيقة أو الواقع الحقيقي هو فقط الواقع المحســـوس العيني. وهذا التأكيد الميتافيزيقي هو ما لم يحاول الفيلســوف الوضــعي قط البرهنة عليه أو إثباته، بينما هو، فيما يزعم نقطة البدء التي كان ينبغي عليه أن يبدأ منها.

هوامش البحث

1- Kraft, Victor; The Vienna Circle, New York, 1953, p.23, 24.

2- Ibid, p. 24.

3- Ibid, p. 24.

4- Frank, Phillip; Modern Science and its philosophy, Cambridge, 1949, pp. 6-9.

5- Ibid, p. 8.

6- Neurath, Otto; Protocol Sentences, in: Ayer, ed, Logical Positivism, 1959, Free Press, pp.201-204.

٧- فتجنشــتين، لودفيج؛ رســالة منطقية فلســفية، ترجمة عزمي إســلام. القاهرة، ١٩٨٨.

8- Schlick, M; Positivism and Realism in: Ayer, ed., Logical Positivism, The Free Press, New York, 1959, pp. 86-89.

9- Moore, G., E., The Proof of an External World, Cambridge, 1939, pp. 144-148.

10- Ibid, p. 146.

11- Ibid, p. 147.

12- Schlick, Moritz; Meaning and Verification, Readings in philosophical analysis, ed., Feigel and Sellars, New York, 1949, p.148.

13- Ayer, A.J.; The principle of verifiability, Mind, XLV, 178, pp. 199-203.

14- Hume, David; An Enquiry concerning Human understanding, Chicago, Gateway Editions, 1956, p. 183.

15- Dunbar, Charli, Mind and its place in nature, international library of philosophy, 1925, p. 180.

16- Moore, G. E., Philosophical Studies, Harcourt, Brace & Co. Inc., 1922, p. 255-306.

17- Perry, Ralph Barton; The Ego-Centric Predicament, Journal of philosophy, psychology, and scientific method, Vol. 7, 1910, p. 5-14.

18- Ashby, R., Logical Positivism, In: O'Conner, A Critical History of Philosophy, The Free Press, New York, 1964, p. 492-495.

١٩- زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، الجزء الأول، الأنجلو المصرية، ١٩٨١، مقدمة الطبعة الأولى.

٢٠- زكي نجيب محمود، ديفيد هيوم، سلسلة نوابغ الفكر الغربي، دار المعارف، ١٩٥٧، ص٩، ١١، ١٢.

21- Peirce, Charles Sanders, How to make our ideas clear?, collected papers in principles of philosophy, edited by: C. Hartshorne, P. Weiss & A. W. Burks, Harvard University Press, 1931, p. 400-402.

22- James, William, Pragmatism, New York, 1912, p. 200,201.

23- Dewey, J.; Logic: Theory of Inquiry, Henry Holt and Company, 1938.

24- Dewey, J.; Art as Experience, First Perigee Printing, 1980.

25- Schlick, M; Meaning and Verification, In: Readings in Philosophical Analysis, Ed. Herbert Feigl and Willfrid Sellars, New York, 1949, p. 148.

26- Ashby, R., Verifiability Principle. In: Paul Edward Ed., The Encyclopedia of Philosophy, Vol. 8, New York, Macmillan 1967, p.242.

27- Schlick, Moriz; Positivism and Realism, Originally appeared in Erkennitis III (1932-1933), Translated by Peter Heath and Reprinted in: Moritz Schlick; Philosophical Papers, 1925-1936, Ed. Mulder, H., L., 1979, pp 259 – 284.

28- Carnap, R., Testability and Meaning, Philosophy of Science, Vol. 3, 1936, p. 468.

29- Ibid, p. 468.

30- Waisman, F., Verifiability, Proceedings of the Aristotelian Society, XIX, 1945, pp. 101-164, p. 129.

31- Russel, B.; On Verification, Proceedings of the Aristotelian society, 1937-1938, pp. 1-21, p. 18.

32- Ayer, Language, Truth and Logic, Dover Publications, Inc., New York, 1952, p. 37.

33- Schlick, Moritz, Meaning and Verification, Op. Cit., p. 148.

34- Kraft, Victor, The Vienna Circle, Op. Cit., p. 149.

35- Carnap, Rudolf, Logical Foundations of Probability, Chicago, 1950, p. 177.

36- Waisman, F., Verifiability, Op. Cit., p. 129, 130.

37- Ayer, Language, Truth and Logic, Op. Cit., p. 37.

38- Ibid, p. 151, 152, 104, 107, 128.

39- Ibid, p. 8

40- Ewing, Alfred Cyril, Meaninglessness, Mind, XLV, 177, 1936-1937, pp. 347-365.

41- Laird, John, Positivism, Empiricism and Metaphysics, Proceedings of Aristotelian the Society, Vol. 39, 1938-1939, p.207-224.

42- Demos, Raphael, Aspects of Positivism, Philosophical and Phenomenological Research, 1953, p.383-387.

43- Wisdom, John, Metaphysics and Verification, Mind, XLVII, October, 1938, pp. 452-498.

44- Ayer, Verification and Experience, Proceedings of the Aristotelian society, 1936-1937, pp. 137-157, p.138.

45- Berlin, Isaiah, Verifiability in Principle, Proceedings of the Aristotelian Society, XXXIX, 1938-1939, pp. 225-249.

46- Ayer, Language, Truth and Logic, Op. Cit., p. 38, 39.

47- Berlin, Ibid, p.233.

48- Ayer, Language, Truth and Logic, Op. Cit., p. 13.

49- Alonzo, Church, Review of Ayer's Language, Truth and Logic, Journal of Symbolic Logic, 194, 14, 1949, p. 52,53.

50- Ayer, Language, Truth and Logic, Op. Cit., p. 10.

51- Wisdom, John, Notes on the new Edition of Professor Ayer's Language, Truth and Logic, Mind, LVII, Issue 228, October 1948, Pages 403-419, p. 418.

52- Stace, W.T., Positivism, Mind, Vol. 53, 1944, pp. 215-237, p. 218.

٥٣- محمد محمد مدين، نظرية المعنى عند والتر ستيس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٣٩، ص٤٢.

54- Ayer, Language, Truth and Logic, Op. Cit., p. 113.

55- Danto, Arthur, Analytic Philosophy and History, London, Cambridge University Press 1965, p. 28.

56- Ayer, Language, Truth and Logic, Op. Cit., p.114.

57- Ibid, p. 114.

58- Ibid, p. 115.

59- Ibid, p.14.

60- Ibid, p.17.

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر والمراجع العربية:

١- زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، الجزء الأول، الأنجلو المصرية، ١٩٨١، مقدمة الطبعة الأولى.

٢- زكي نجيب محمود، ديفيد هيوم، سلسلة نوابغ الفكر الغربي، دار المعارف، ١٩٥٧، ص٩، ١١، ١٢.

٣- فتجنشتين، لودفيج؛ رسالة منطقية فلسفية، ترجمة عزمي إسلام. القاهرة، ١٩٨٨.

٤- محمد محمد مدين، نظرية المعنى عند والتر ستيس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٣٩، ص٤٢.

ثانيًا - المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

1- Alonzo, Church, Review of Ayer's Language, Truth and Logic, Journal of Symbolic Logic, 194, 14, 1949, pp. 52,53.

2- Ashby, R., Logical Positivism, In: O'Conner, A Critical History of Philosophy, The Free Press, New York, 1964, pp. 492-495.

3- Ashby, R., Verifiability Principle. In: Paul Edward Ed., The Encyclopedia of Philosophy, Vol. 8, New York, Macmillan 1967.

4- Ayer, Language, Truth and Logic, Dover Publications, Inc., New York, 1952.

5- Ayer, A.J.; The principle of verifiability, Mind, XLV, 178, pp. 199-203.

6- Ayer, Verification and Experience, Proceedings of the Aristotelian society, 1936-1937, pp. 137-157.

7- Berlin, Isaiah, Verifiability in Principle, Proceedings of the Aristotelian Society, XXXIX, 1938-1939, pp. 225-249.

8- Carnap, R., Logical Foundations of Probability, Chicago, 1950.

9- Carnap, R., Testability and Meaning, Philosophy of Science, Vol. 3, 1936.

10- Danto, Arthur, Analytic Philosophy and History, London, Cambridge University Press 1965.

11- Demos, Raphael, Aspects of Positivism, Philosophical and Phenomenological Research, 1953, p.383-387.

12- Dewey, J.; Art as Experience, First Perigee Printing, 1980.

13- Dewey, J.; Logic: Theory of Inquiry, Henry Holt and Company, 1938.

14- Dunbar, Charli, Mind and its place in nature, international library of philosophy, 1925.

15- Ewing, Alfred Cyril, Meaninglessness, Mind, XLV, 177, 1936-1937, pp. 347-365.

16- Frank, Phillip; Modern Science and its philosophy, Cambridge, 1949.

17- Hume, David; An Enquiry concerning Human understanding, Chicago, Gateway Editions, 1956.

18- James, William, Pragmatism, New York, 1912.

19- Kraft, Victor, The Vienna Circle, New York, 1953.

20- Laird, John, Positivism, Empiricism and Metaphysics, Proceedings of Aristotelian the Society, Vol. 39, 1938-1939, pp.207-224.

21- Moore, G., E., The Proof of an External World, Cambridge, 1939.

22- Moore, G. E., Philosophical Studies, Harcourt, Brace & Co. Inc., 1922, pp. 255-306.

23- Neurath, Otto; Protocol Sentences, in: Ayer, ed, Logical Positivism, 1959, Free Press, pp.201-204.

24- Perry, Ralph Barton; The Ego-Centric Predicament, Journal of philosophy, psychology, and scientific method, Vol. 7, 1910, pp. 5-14.

25- Peirce, Charles Sanders, How to make our ideas clear?, collected papers in principles of philosophy, edited by: C. Hartshorne, P. Weiss & A. W. Burks, Harvard University Press, 1931.

26- Schlick, M; Meaning and Verification, In: Readings in Philosophical Analysis, Ed. Herbert Feigl and Willfrid Sellars, New York, 1949.

27- Schlick, Moriz; Positivism and Realism, originally appeared in Erkennitis III (1932-1933), Translated by Peter Heath and Reprinted in: Moritz Schlick; Philosophical Papers, 1925-1936, Ed. Mulder, H., L., 1979, pp 259 – 284.

28- Russel, B.; On Verification, Proceedings of the Aristotelian society, 1937-1938, pp. 1-21.

29- Schlick, Moritz; Meaning and Verification, Readings in philosophical analysis, ed., Feigel and Sellars, New York, 1949.

30- Schlick, M; Positivism and Realism in: Ayer, ed., Logical Positivism, The Free Press, New York, 1959.

31- Stace, W.T., Positivism, Mind, Vol. 53, 1944, pp. 215–237.

32- Waisman, F., Verifiability, Proceedings of the Aristotelian Society, XIX, 1945, pp. 101-164.

33- Wisdom, John, Metaphysics and Verification, Mind, XLVII, October 1938, pp. 452-498.

34- Wisdom, John, Notes on the new Edition of Professor Ayer's Language, Truth and Logic, Mind, LVII, Issue 228, October 1948. Pages 403–419.